

عندما تغير الإمارة مفهوم الوقف والأضاحي وتجمع مسلمي العالم من أميركا إلى الصين «الاقتصاد الإسلامي» ليس شعاراً في دبي.. إنه فرص بالجملة

الهاشل: 5 تريليونات دولار التمويل المطلوب سنوياً لتحقيق «التنمية المستدامة»



محمد الهاشل متحدثاً خلال المؤتمر

تضطلع به حكومات الدول بدور في المساعدة لتوفير التمويل المطلوب، على الأقل في مراحله الأولى، والذي يعتبر دوراً حيوياً ومهماً للتحفيز على حشد الاستثمارات من قبل القطاع الخاص. إلا أن ضيق الحيز المالي المتاح لمعظم الحكومات ومحدودية لا يترك لها مجالاً واسعاً للمناورة وذلك في ضوء جمود المصاريف في موازنتها من جهة، وفي ضوء غياب الإصلاحات الهيكلية المتاحة من جهة أخرى.

حلول كيفية تمويل التنمية المستدامة، قال الهاشل، ربما يظل ضمن نطاق ضيق، وعليه، فباعتقادي أننا قد نكون بحاجة للتفكير بعمق في نظام مالي.. بل نظام اقتصادي، يتسمج بشكل طبيعي مع المواضيع الرئيسية «لأهداف التنمية المستدامة». وأضاف الهاشل أن تحديد دور النظام الاقتصادي الإسلامي يجب أن يتضمن أولاً: تعزيز النظام الاقتصادي الإسلامي في سبيل تحقيق الرفاهية للمجتمع بأسره. ثانياً: استناد النظام الإسلامي بطبيعته إلى القيم والأخلاق، والذي يوجه ويرشد الأفراد إلى مراعاة احتياجات إخوانهم في الإنسانية كما لأنفسهم.

الصكوك

وأشار إلى أنه يمكن اللجوء إلى الأدوات المالية الإسلامية مثل الصكوك في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل مشاريع المياه والصرف الصحي، والطاقة المتجددة بأسعار معقولة، وبناء البنية التحتية المرنة، وتوفير المساكن، إضافة لذلك، فإن تركيز التمويل الإسلامي على النشاط الاقتصادي الحقيقي يمكن أن يساعده في تعزيز النمو وخلق فرص عمل. وقال أنه من الواضح أن التحدي الحاسم يكمن في تمويل المشاريع ذات الأثر الاجتماعي «الشمولية» إلى «النموذج القائم على الشريعة» بحيث لا تكون نسخة أخرى مماثلة للنظام التقليدي.

الشمولية التي تتميز بطبيعة «أهداف التنمية المستدامة»، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن المبالغ الضرورية لتحقيق التقدم المطلوب هيال «أهداف التنمية المستدامة» تتراوح ما بين 3,5 و 5 تريليونات دولار سنوياً. وتبدو أرقامه ومقدار هذا المبلغ، عند مقارنته بقيمة إجمالي صناديق الثروة العالمية مجمعة والتي تبلغ حوالي 7,4 تريليونات دولار. ولذلك، وحتى لو تم تخصيص هذا المبلغ بأكمله لتمويل «أهداف التنمية المستدامة»، فإنه بالكاد يلبي احتياجات التمويل لمدة عامين. وبالنظر إلى إمكانية توفير الأموال من خلال الوسائل والأطر المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية - على الرغم من نموها اللافت خلال الأعوام القليلة الماضية - فإنها تمثل مجتمعة، حتى بعد إدراج سوق الصكوك، ما يزيد قليلاً على 2 تريليون دولار، وهذا شك أن تلك الأرقام بعيدة الواقع يؤكدان على اتساع الفجوة بين التمويل المتاح والتمويل المطلوب لتحقيق «أهداف التنمية المستدامة».

وأكد المحافظ على أن الجانب الأكثر أهمية في التمويل أنه لا يمكن توجيهه على الفور وبسهولة «لأهداف التنمية المستدامة»، وذلك نظراً لطبيعة «الصالح العام» التي تتميز هذه الأهداف، حيث إن معظم «أهداف التنمية المستدامة» ترمي إلى تحقيق تقدم مستدام في النواحي الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية في مجتمعاتنا، فإن تلك المشاريع قد لا تكون مجدية ومرحة في مراحلها الأولى بالقدر الكافي لجذب التمويل من القطاع الخاص. وقال أن المجتمعات التي تحتاج إلى نوع كهذا من الاستثمارات قد تكون الأكثر فقراً وغير قادرة على الاستدانة بسعر السوق، وكذلك الحال بالنسبة للدول الأقل نمواً أو ذات الدخل المنخفض فإن دخولها إلى الأسواق العالمية لجمع الأموال يظل تحدياً كبيراً وبسبب ضعف جدارتها الائتمانية. وطلب المحافظ بضرورة

على الحكومات القيام بدور في المساعدة لتوفير التمويل المطلوب

إيجاد التمويل الكافي لأهداف «التنمية» بشكل تحدياً مهماً

115 تريليون دولار أصول أكبر ألف مصرف عالمي تواجه تراجع الأرباح وسط فائدة صفرية

الصكوك يمكنها تمويل مشاريع المياه والصرف الصحي والطاقة المتجددة بأسعار معقولة

التحدي الحاسم في التحول من التمويل «المتوافق مع الشريعة» إلى «النموذج القائم على الشريعة»

مؤسسات تعليمية توفر العديد من التخصصات لتطوير المهارات الأساسية التي تنتج لهم الإبداع في تطوير منتجات مبتكرة تلبي احتياجات الشركات مثل هذه الكفاءات. وقالت: رغم التعاون المشترك ما بين القطاعين العام والخاص إلا أننا لا نزال بحاجة إلى بذل المزيد لتوفير بيئة حاضنة لأفكار الشباب وإبداعاتهم في مجالات عدة، تتمكن من خلالها هذه الفئة من تحقيق آمالها وطموحاتها والمشاركة بفاعلية في مسيرة التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دور القطاع الخاص في تمويل المشاريع ذات الأثر الاجتماعي «الشمولية» لا يزال تحدياً كبيراً، وبسبب ضعف جدارتها الائتمانية. وطلب المحافظ بضرورة

قال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل أن تغطية الجوانب الإنسانية لأهداف التنمية المستدامة تعكس الجوهر الحقيقي للنظام الاقتصادي الإسلامي، الذي يغطي معظم مجالات حياتنا، ولذا فإن حصره بجوانب محددة من تلك المجالات يعتبر تحدياً وانتقاصاً من شموليته. وفي كلمته بالمؤتمر، أشار المحافظ إلى أن «تمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال مزيج من التمويل» يعتبر موضوعاً مثيراً للاهتمام ومحفزاً للتفكير، وقد سالت نفسي: هل يمثل التمويل تحدياً لأهداف التنمية المستدامة، خاصة أن العالم يشهد في الوقت الراهن أيضاً نموّاً سريعاً في التمويل، وإذا كان الأمر كذلك، فهل طبيعة «أهداف التنمية المستدامة» هي التي تجعل من توافر هذا التمويل أمراً صعباً، أم أن حجم هذا الأمر هو الذي يحد من تمويلها؟

فيها دبي، لتكون نموذجاً يظهر الوجه الآخر للإسلام الذي شوهدت في التيارات المتطرفة صورته في العالم. هناك مشروع «سلمي» المتكبر في صورته في العالم، الذي بدأ بصناعة أغطية جاهزة تغبث المنكوبين في العالم بصرف النظر عن «لونهم أو عرقهم أو ديانتهم» على حد قول الرئيس، ومنتجات سلمى اغاثت آلاف الأشخاص في فلسطين ونيبال وغيرها. وتخطط المؤسسة الآن لمشروع مهم يحاول أن يستفيد من مخلفات الأضاحي في عيد الأضحى. يشرح الرئيس المشروع بحماسة: هناك 100 مليون أضحية تم ذبحها في العيد السابق، هذا الأمر المتكرر سنوياً دفعنا إلى فكرة استثمار مخلفات الأضاحي، فعلى سبيل المثال، الجلود، نحن نقوم الآن في استخدامها لصناعة أحذية وسنشط وغيرها من الملابس، وإعادة استثمار أموالها في مشاريع خيرية.

في دبي هناك تصور كامل للاقتصاد الإسلامي، «فهو ليس شعاراً لركوب موجة جديدة»، كما تقول إحدى المنسقات لأعمال القمة. الجميع هنا في الإمارة متحمس لرؤية دبي الجديدة، مسلم كان أو غير مسلم، فالهدف نبيل في إعادة المساهمة، أضف إليه أنه اقتصاد غير منظم حتى الآن، وتحاول الإمارة تنظيمه والاستثمار فيه. يقول رئيس غرفة مجلس إدارة غرفة دبي ماجد الغرير: «هناك فرص كثيرة غير مكتشفة في هذا الاقتصاد، نريد في دبي أن نقول لرجال الأعمال أن أمامهم فرص كثيرة لتنمية أعمالهم، كما نريد أن نقول للشباب أنهم يمكنهم أن يكونوا رواداً في هذه الصناعة، فالأفكار كثيرة وما عليهم إلا أن يأخذوا المبادرة».

قال المحافظ قائلاً: «قد يتساءل المرء: هل التمويل حقاً هو العقبة في ظل وجود سيولة عالمية عالية متاحة؟ فبعد سنوات عديدة من السياسات التقيدية التوسعية من قبل البنوك المركزية الكبرى حول العالم، وبلوغ العائد على السندات مستويات منخفضة تاريخياً، دفع ذلك المستثمرين العالميين إلى البحث عن عوائد مجدية ولكن دون جدوى، علماً بأن إجمالي أصول أكبر ألف مصرف عالمي يبلغ حوالي 115 تريليون دولار، ومعظمها يواجه تحدياً كبيراً يتمثل في تراجع هوامش أرباحها وسط أسعار فائدة قريبة من الصفر إن لم تكن سالبة. وبالتالي، فإن النظر في حجم التمويل المتاح عالمياً، بصور للبيض بل في ظل شروط ملزمة لتحقيق «أهداف التنمية المستدامة»، لكن الواقع مختلف تماماً، إذ أن إيجاد التمويل الكافي «لأهداف التنمية المستدامة» لا يزال تحدياً مهماً، كما أن تلك القضية ذات بعدين كمي ونوعي على حد سواء». ورأى الهاشل أن حجم التمويل الإجمالي المطلوب هو كبير جداً نظراً للصفة



حضور هائل في القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي في دبي أمس

بالقصر والأيام، يقول الرئيس: نريد أن ننشئ قرية للأيتام والقصر متكاملة والمرافق بحيث تتمكن هذه المدينة النموذجية من تكوين مصادرها داخلياً من دون أن يحتاج النديم أو القاصر الانتظار اعانة أو صدقة المحسن دائماً، بل بالعكس، أن المال الذي وضعه المحسن سيتم استثماره على المدى الطويل وبالتالي يأخذ المحسن اجرا دائماً.

نموذج العمل الإسلامي

الفرص في الصناعة الإسلامية كبيرة، كما يقول سعيد بن خرياش مدير الاستراتيجية والتخطيط في مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي. يضيف أن هناك تركيز في العالم على الصناعة المصرفية الإسلامية، وتركيز آخر على الماكولات الحلال، لكن فعلياً هناك قطاعات كثيرة، بعضها ناشئ وبعضها يكمن فيه فرص كثيرة مثل الأزياء الإسلامية وغيرها. يوضح أن الفرصة الأكبر التي يرى المركز فيها فرص نمو كبيرة هي التعليم العالي للاقتصاد الإسلامي، يوضح: جامعات عالمية كثيرة اليوم تضع مواد علمية عن الاقتصاد الإسلامي إلى جانب الدراسات العليا كالمجستير المتخصصة MBA لكن فعلياً يفترض التخصص في هذا الاقتصاد لفهم أبعاده الكثيرة وليس فقط اعتباره جانباً من الاقتصاد. فعلياً، المفاهيم في الاقتصاد الإسلامي تتغير بشكل مستمر، فمفهوم الوقف على سبيل المثال أمامه فرصة كبيرة للنمو، يقول الأمين العام لمؤسسة الأوقاف وشؤون القصر في إمارة دبي طيب الريس: «لا يفترض النظر للوقف ومؤسساتها على أنها مجرد مؤسسة تنتظر أموال الواقفين، فنحن مثلاً فكرنا في كيفية جعل الوقف صدقة جارية ومستدامة، نحن نضع مفاهيم بالاستعانة بلجان شرعية، فعلى سبيل المثال، أصبحنا نركز في كيفية الاعتماد الكامل بالوقف وخلق مصادر تمويل مستدامة منه وبالتالي يحصل الوقف على صدقة جارية مدى الحياة».

قرية للإيثار

أمر آخر تغير المؤسسة مفهومة حيث تهتم أيضا

الرؤية الجديدة للشيخ محمد نتج بفترة قياسية في تحويل دبي لمركز عالمي للاقتصاد الإسلامي

هكذا تصنع المراكز المالية والاقتصادية وتتطور.. وتجذب العالم إليها

مخطط لاستثمار مخلفات الأضاحي في صناعة الأحذية والنشط وغيرها

قرية للإيثار

أمر آخر تغير المؤسسة مفهومة حيث تهتم أيضا

جمعية هدية التعاونية إعلان

يقيم على سبيل الصدقة مشروعاً استثمارياً في دبي بقيمة 2016/26351 درهم، وذلك في إطار مشروع «الاشارة الخيرية» الذي تم إنشاؤه في 2016/2/30 على سبيل الصدقة.

م	النشاط	الوقوع	المساحة الاستثمارية	القيمة الاستثمارية	الرقم الألي للنشاط
1	تطوير كورنيش السمارة وتطوير الأبنية السكنية في المنطقة	شهر الأحمدي 2	2,100م ²	5000 درهم	2013-4981

- 1- أن يكون المشروع من أهداف الاستثمارات التي تهدف إلى توفير فرص عمل للشباب في دبي.
- 2- أن يكون المشروع استثمارياً في دبي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها حكومة دبي.
- 3- أن يكون المشروع استثمارياً في دبي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها حكومة دبي.
- 4- أن يكون المشروع استثمارياً في دبي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها حكومة دبي.
- 5- أن يكون المشروع استثمارياً في دبي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها حكومة دبي.
- 6- أن يكون المشروع استثمارياً في دبي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها حكومة دبي.
- 7- أن يكون المشروع استثمارياً في دبي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها حكومة دبي.
- 8- أن يكون المشروع استثمارياً في دبي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها حكومة دبي.
- 9- أن يكون المشروع استثمارياً في دبي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها حكومة دبي.
- 10- أن يكون المشروع استثمارياً في دبي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها حكومة دبي.

- 1- صورة المنطقة الخيرية كمنطقة استثمارية.
- 2- صورة المنطقة الخيرية كمنطقة استثمارية.
- 3- أن يكون المشروع استثمارياً في دبي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها حكومة دبي.
- 4- أن يكون المشروع استثمارياً في دبي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها حكومة دبي.
- 5- أن يكون المشروع استثمارياً في دبي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها حكومة دبي.
- 6- أن يكون المشروع استثمارياً في دبي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها حكومة دبي.
- 7- أن يكون المشروع استثمارياً في دبي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها حكومة دبي.

مجلس الإدارة

خبراء: الشراكة بين العام والخاص ضرورة لتمكين الشباب

فيه ركنا أساسياً في دفع عجلة النمو والإزدهار في الدولة لتحقيق المراتب الأولى على كل النواحي. وأضاف: «هذا السجل الحافل بالمبادرات لتمكين الشباب توج مؤخرًا باستحداث منصب وازري خاص بالشباب ومجالس شبابية في كل الإمارات للمساعدة على تهيئة البيئة المناسبة لتمكين هذه الفئة وإشراك في أحداث التغيير الإيجابي في مجتمعاتنا، وذلك انطلاقاً من إيماننا بأن المستقبل بين أيدي الشباب. كما أقرت هذه السياسات أيضاً تأسيس مجالس وطنية لريادة الأعمال يضم 36 جهة حكومية تسعى إلى زيادة مستوى الوعي بشأن ريادة الأعمال وتوفير كل الظروف التي تشجع على الدخول إلى هذا المجال».

بشبابها لبناء مستقبل أفضل، فهي لم تقم فقط بمساعدة الشباب على الاندماج في سوق العمل فقط، بل أطلقت برامج مبتكرة تحولت إلى مشاريع وأقعية هدفها المساهمة في تطوير قدراتهم وصل مهاراتهم. من جانبه، قال علي النعيمي، عضو مجلس الإمارات للشباب في العالم الإسلامي، تزداد بشكل كبير، وفي ظل هذا النمو تترى حكومات العديد من الدول إلى هذه القضية على أنها تحد، أما في دولة الإمارات فقد تجاوزنا وبفضل رؤية القيادة الرشيدة هذه المسألة، حيث نتطلع حالياً أكثر إلى العمل لتحقيق طموحات الشباب في مستقبل مشرق يكونون

مؤسسات تعليمية توفر العديد من التخصصات لتطوير المهارات الأساسية التي تنتج لهم الإبداع في تطوير منتجات مبتكرة تلبي احتياجات الشركات مثل هذه الكفاءات. وقالت: رغم التعاون المشترك ما بين القطاعين العام والخاص إلا أننا لا نزال بحاجة إلى بذل المزيد لتوفير بيئة حاضنة لأفكار الشباب وإبداعاتهم في مجالات عدة، تتمكن من خلالها هذه الفئة من تحقيق آمالها وطموحاتها والمشاركة بفاعلية في مسيرة التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دور القطاع الخاص في تمويل المشاريع ذات الأثر الاجتماعي «الشمولية» لا يزال تحدياً كبيراً، وبسبب ضعف جدارتها الائتمانية. وطلب المحافظ بضرورة

هذا في وقت تشهد فيه دول العالم الإسلامي نمواً مطرداً في نسبة الشباب. وقالت كيارا أيبيندو، عمدة مدينة تورينو الإيطالية إن التحديات التي تواجه الشباب يمكن التغلب عليها من خلال التركيز على التعليم والتوظيف المثالي للموارد المالية لتطوير مهارات وقدراتهم على الإبداع والابتكار لخدمة المجتمعات والمشاركة بفاعلية في تحقيق التنمية الاقتصادية فيها، ومن هنا نركز على العديد من القطاعات الحيوية في إعادة صياغة نموذج اقتصادي متطور يمكن فئة الشباب وتوفير الفرص المناسبة لهم وإشراكهم في مجالات ريادة الأعمال. وأضاف: من خلال هذا النموذج قمنا بإيجاد

دعا نخبة من الخبراء وصناع قرار في الجلسة الأولى من القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي والتي أقيمت تحت عنوان «شباب اليوم، قادة الغد: حلول قابلة للتطوير لتمكين الجيل القادم» إلى ضرورة تعزيز التعاون المشترك بين مؤسسات القطاعين العام والخاص لتوفير بيئة مثالية لتمكين الشباب وتوفير لهم الفرص التي تواكب تطلعاتهم في المشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية المستدامة والشاملة.

وركزت الجلسة التي أدارها أكسل تريفول، رئيس التحرير في «رويترز» على تبادل الرؤى والخبرات الرامية إلى صقل مهارات قادة المستقبل على المستويين المحلي والعالمي،